د. أمل جمّال*

أنماط تشكل اللامساواة القومية في إسرائيل

[القسم الثاني والأخير]

في عبارة استهلالية حول سياسة الاعتراف كتبت إيريس مريون-يونغ إن "الإعتراف يشكل بالأساس نقطة إنطلاق للمشاركة والمنافسة السياسية وليس هدفاً لهما"[٦٥]. معنى ذلك إنه إذا كان ثمة شخص أو مجموعة يرغبون في العيش ككيان طبيعي وأن يشاركوا في اللعبة السياسية ويناضلوا من أجل حقوقهم، فلا بد من الاعتراف بهم ليس ككيان آخر وحسب، وإنما أيضاً كأُناس ذوي قيمة مساوية لـ "أنا". شارلز تايلور يرى في عدم الاعتراف "نوعاً من القمع يحبس الناس داخل أشكال وجود كاذبة، مشوهة وجزئية"[٦٦]. إكسل هونيت، يرى في الاعتراف وتأكيد الهوية من قبل آخرين جزءاً لا يتجزأ من الصيرورة الذاتية. لذلك فإن عدم الاعتراف ينطوي في نظره على ما من شأنه فرض قيود صارمة على الفهم الذاتي الإيجابي، والذي يكتسب بوسائل ذاتية[٦٧].

ويذهب هونيت إلى ما هو أبعد من ذلك، ولدرجة أنه يرى الاعتراف مفهوماً مركزياً للعدل، يتضمن أيضاً عدالة التوزيع، وعليه فإن غياب أو عدم الاعتراف كنوع من انعدام العدالة يمكن أن يتجليا بأشكال مختلفة.

تأمل الاعتراف، حسبما سيعبر عن نفسه في الصفحات التالية، سوف يتمحور في المجال الثقافي-القيمي، والرمزي-الإتصالاتي. بعبارة أخرى فإن عدم الاعتراف مرتبط بأنماط التمثيل والتفسير والاتصال الاجتماعية. وهو يمكن أن يعبر عن نفسه بأشكال السيطرة الثقافية وتجاهل الوجود وعدم الاحترام. من خلال هذه المعاني لإنعدام الاعتراف سنتفحص منظومة علاقات دولة إسرائيل والأغلبية اليهودية المتنفذة فيها تجاه المواطنين العرب.

*رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

إحدى البديهيات الراسخة في التفكير الصهيوني الذي ساد في معظم سنوات القرن العشرين تمثلت في عدم الاعتراف بوجود كيان قومي فلسطيني منفصل عن الكيان العربي لشعوب المنطقة. وقد أنكر مفكرون صهيونيون وزعماء سياسيون للحركة الصهيونية ولدولة إسرائيل فيما بعد، حقيقة أن الفلسطينيين يشكلون مجموعة قومية أو شعباً متميزاً ومستقلاً عن الشعوب العربية الأخرى. هذا الإنكار وقف في صلب عملية تكريس أو قوننة الحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض فلسطين كأرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

أقيمت دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي الذي كان في غالبيته مجتمع مهاجرين كولونيالياً استيطانياً[٦٨]. وحيث أن الصهيونية هي حركة قومية إثنية فإن سلم أولوياتها محدد بمفاهيم إثنية قومية فقط. في ضوء ذلك أُتبِعَت الهوية الإسرائيلية، من ناحية معيارية، للإنتماء القومي للأغلبية اليهودية المهيمنة في الدولة. وقد جرى بناء أو تشكيل المجال العام الإسرائيلي بحيث يعكس تطلعات ورغبات هذه الأغلبية ويعبر عن الهوية العبرية العصرية التي نمت وتطورت في إطار الصهيونية خلال المئة سنة الأخيرة.

وعلى الرغم من أن هذه الهوية لا تبدو متجانسة أو موحدة في نظر كل مكونات المجتمع اليهودي في إسرائيل، إلاّ أن الكيان أو الوجود السياسي الإسرائيلي وتجلياته المؤسسية مقبولان لدى معظم الجمهور اليهودي[٦٩]. كذلك، رغم الانقسام العميق في صفوف هذا الجمهور إزاء طابع التوجه الاجتماعي الملائم للمجتمع الإسرائيلي، فإن معظم الجمهور اليهودي في إسرائيل لا يرى نفسه جزءاً من المجال الجغرافي الذي تقع فيه دولته.

تعزز التطورات التشريعية التي جرت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتكريس الطابع اليهودي للدولة في قوانين لها مكانة دستورية، وإعادة تعريف مجالات النشاط السياسي المشروع، وفقما عبر ذلك عن نفسه في تغيير قوانين الانتخابات سنة ٢٠٠٢، طابع وماهية الدولة كدولة يهودية وتهويدية، على الرغم من أن هذه العملية جرت ظاهرياً باسم تعزيز الديمقراطية وباسم الدفاع عنها.

منذ أوائل الثمانينيات وحتى الآن، أدت السيرورات السياسية والتشريعية في إسرائيل، باستثناء تجاوزات بسيطة، إلى توثيق الصلة بين سياسة وسلم أولويات الدولة وبين تكريس الطابع اليهودي للدولة[٧٠]. عمليات التحول نحو الليبرالية والدمقرطة التي شهدها المجتمع الإسرائيلي واكبتها خطوات سياسية عملية تعزز هيمنة خطاب القومية اليهودية وتقصي أي اعتراض على هذا الفهم. هذا الأمر عبر عن نفسه في سيطرة أحزاب اليمين القومي والاحزاب القومية المتطرفة على الساحة السياسية الإسرائيلية وفي تنامي خطاب سياسي صهيوني جديد يتطلع إلى الهيمنة الثقافية والفكرية[٧١].

إنطوت هذه العملية على إعادة رسم حدود المجال الإسرائيلي الشرعي، وإدانة ورفض شرعية أي اعتراض مباشر أو غير مباشر، مقصود أو ضمني، قولاً أو عملاً، على الطابع اليهودي للدولة[٧٢].

وقد كرست يهودية الدولة في بديهية أو مسلمة دستورية، تتقدم على النشاط السياسي والجماهيري، وتملي حدود شرعية أي تنظيم اجتماعي أو سياسي[٧٣]. وقد وظف خلال السنوات الأخيرة جهد نظري وفكري هائل لأجل تبرير وتسويغ القومية الإثنية اليهودية. إذ عكفت شخصيات أكاديمية مختلفة على توليف تنظيرات قيمية وأخلاقية تسوغ سياسة تهويد الدولة. وطور مثقفون إسرائيليون مفاهيم نظرية، من قبيل "قومية ليبرالية"[٧٤] أو "ديمقراطية إثنية"[٧٥] وذلك بغية تغطية الواقع الإسرائيلي بغطاء معياري أخلاقي. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يتحدثون بلغة حقوق الإنسان، إلاّ أنهم يقرون بـ "أن علينا الاعتراف بوجود احتياجات للقومية اليهودية في الحاضر أيضاً تبرر تقييد حرية مواطني إسرائيل العرب"[٧٦].

يشكل هذا الواقع، وتلك السيرورات، الأرضية البنيوية والثقافية التي يعيش في ظلها العرب في إسرائيل. هؤلاء السكان هم أولاد وأحفاد الشعب الأصلاني الفلسطيني الذي كان يشكل الأغلبية في البلاد قبل قيام الدولة[٧٧]. دولة إسرائيل، والتي هي دولة المواطنين الفلسطينيين، قامت على إنكار قوميتهم ومصادرة حقهم في تقرير

المصير. من هنا فإن جانباً مهماً من منظومة العلاقات بين الدولة ومواطنيها الفلسطينيين يقوم على التنكر لهويتهم القومية. وتظهرُ تأثيرات وانعكاسات السيرورات المذكورة في شتى مجالات وميادين حياة العرب في إسرائيل، علماً أن حياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تندمج في الوجود أو الكيان القومي اليهودي. وعلى الرغم من وجود تقاليد مديدة السنوات من الخطاب السياسي الإسرائيلي التصالحي تجاههم، إلاّ أنهم لم يعتبروا أبداً جزءاً من الكيان الثقافي والسياسي الإسرائيلي[٧٨]. فهم ليسوا شركاء في رسم السياسة المتعلقة بطابع حياتهم ولا في تحديد سلم الأولويات القومية للدولة والتي تتحدد وتصاغ بمصطلحات يهودية. من هنا فإن المواطنين العرب يعيشون على هامش الوجود الإسرائيلي، حاضرون في التعداد الديمغرافي وغائبون في عمليات صنع القرارات.

ويعتبر الجمهور العربي في إسرائيل، من وجهة النظر الإسرائيلية، عاملاً تاريخياً فقط عندما يتعلق الأمر بالإعتبارات الأمنية والتخطيط الاستراتيجي لدى المؤسسة الإسرائيلية، وذلك بحكم النظرة التي ترى فيهم تهديداً كامناً وخطراً داخلياً على تجسيد الصيرورة اليهودية[٧٩]. ويتجلى تجسيد الكينونة الإسرائيلية اليهودية في تقويض أسس الوجود العربي بشتى المعاني، وخاصة المعنى الثقافي الرمزي كما سنلاحظ أدناه.

إحدى البديهيات الراسخة في التفكير الصهيوني الذي ساد في معظم سنوات القرن العشرين تمثلت في عدم الاعتراف بوجود كيان قومي فلسطيني منفصل عن الكيان العربي لشعوب المنطقة. وقد أنكر مفكرون صهيونيون وزعماء سياسيون للحركة الصهيونية ولدولة إسرائيل فيما بعد، حقيقة أن الفلسطينيين يشكلون مجموعة قومية أو شعباً متميزاً ومستقلاً عن الشعوب العربية الأخرى. هذا الإنكار وقف في صلب عملية تكريس أو قوننة الحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض فلسطين كأرض بلا شعب لشعب بلا أرض. غالبية المنظرين الصهيونيين نظرت إلى الثقافة الفلسطينية عبر منظور نظرية الحداثة (العصرنة) وبذلك قام هؤلاء باختزال وتبسيط وتسطيح شخصية العربي. لقد حددوا هرمية قيمية ميزت بين الصهيونية والثقافة الغربية عموماً وبين الثقافة العربية، ووفقاً لعالِم الاجتماع أحمد سعدي فقد قُدِّم الفلسطينيون على أنهم متخلفون، أقل تنوراً وتحضراً، وبكيفية ما أقل إنسانية.

لقد صُوِّرَ العرب منذ ظهور الصهيونية كأناس متخلفين، بدائيين،

بن غوريون.

بل واتهموا أحياناً بأنهم أشرار سيئون. هذه الأوصاف وظفت في طائفة كبيرة من المواقف ضمن خطاب الحداثة[٨٠].

منذ قيام اسرائيل، وبالأخص في أعقاب إلغاء الحكم العسكري، عكفت الأجهزة الأيديولوجية للدولة والمجتمع المدني اليهودي، على فرض الثقافة اليهودية–الإسرائيلية على كامل المجال العام الجديد. وفي هذا الإطار قامت أجهزة الأمن التابعة للحكم العسكري بتصفية جميع المؤسسات الإجتماعية والثقافية والإعلامية المرتبطة بالثقافة الفلسطينية والتي كانت تعمل في أوساط الأقلية الفلسطينية في إسرائيل[٨١]، في الوقت ذاته قامت سائر مؤسسات الدولة، ذات النزعة الثقافية والرمزية والإعلامية، بتطوير سياسة منهجية تجاه الأقلية الفلسطينية استهدفت أسرلة، أو شطب و إلغاء فلسطينية الهوية القومية لمواطني الدولة العرب. وقد عملت سلطات الحكم في إسرائيل على تنمية هوية عربية–إسرائيلية منفصلة ومختلفة عن الهوية الفلسطينية[٨٢]. كذلك عملت هذه السلطات بشكل مكثف وحثيث على تنمية الهويات الطائفية للسكان العرب، والتي تقسمهم كمسلمين ومسيحيين ودروز. وقد استهدفت هذه التجزئة الطائفية تصفية الهوية الفلسطينية المشتركة، وتقويض إمكانية تنامي وعي سياسي قومي في المستقبل. ويعتبر الدروز مثالاً للنجاح الذي حققته سياسة المؤسسة السلطوية على هذا الصعيد، إذ أفلحت سلطات الحكم في خلق فصل بنيوي ومؤسسي بينهم وبين باقي السكان العرب في الحكم المحلي وفي جهاز التعليم وميزانيات التطوير. وقد تضمنت السياسة تجاههم توظيف استثمارات ضخمة وإن لم تكن متساوية (مع القطاع اليهودي) – في الموارد المادية والثقافية في مسعى لتنمية هوية طائفية قوية تتفوق على انتمائهم القومي–الثقافي[٨٣]. إحدى الوسائل المركزية التي استخدمت لتحقيق هذه

وفقاً لمعظم الأبحاث في هذا المجال، فإن الإنتماء القومي أهم من الانتماء الطائفي، حسب رأي الغالبية الساحقة في أوساط الجمهور العربي في إسرائيل. من هنا فإن الاعتراف بالطوائف الدينية كبديل لمنح حقوق قومية، ينطوي على مساس بالمفهوم الذاتي لدى غالبية المواطنين العرب وبشعورهم بالإنتماء للمجموعة القومية نفسها.

الأهداف تمثلت في التجنيد الإلزامي لكافة الشبان الدروز للخدمة في الجيش الإسرائيلي بالإضافة إلى فصل جهاز التعليم الدرزي عن جهاز التعليم العربي[٨٤]. وفي هذا السياق فإن برامج التعليم الخاصة بالمدارس الدرزية ليست فقط دليلاً على عدم الاعتراف بانتماء الدروز للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وإنما هي أيضاً دليلٌ على عدم الاعتراف بمثل هذا الكيان عموماً.

صحيح أن السياسة تجاه الدروز كانت واضحة وجلية بشكل خاص، إلا أن الطائفة الدرزية لم تحظ مع ذلك باعتراف رسمي. هذا في حين كان عدم اعتراف الدولة بالسكان العرب كأقلية قومية مصحوباً بتوجه مختلف جوهرياً. فقد اعترفت الدولة بالوجود الطائفي للسكان العرب، ورأت فيه وسيلة مهمة للفصل والسيطرة. في إسرائيل يعترف القانون بطوائف دينية، وتجسد الدولة والمحافل الأكاديمية ذلك بالإعتراف بالحقوق الجماعية لهذه الطوائف الدينية[٨٥]. غير أن تفحصاً عميقاً لهذه الحقوق يبين أنها لا تعدو كونها غطاء ديمقراطياً لعدم الاعتراف بالأقلية العربية كأقلية قومية، وعائقاً للحؤول دون أي اعتراف حقيقي بحقوق جماعية قومية. فالعرب بموجب القانون الإسرائيلي هم مواطنون فرادى أو أبناء طوائف دينية فقط. ولكن الانتماء الطائفي، ورغم أهميته في نظر أغلبية المواطنين العرب، ليس أهم من انتمائهم القومي، وهذا هو المفهوم الذاتي السائد لدى أبناء الأقلية الفلسطينية.

وفقاً لمعظم الأبحاث في هذا المجال، فإن الإنتماء القومي أهم من الانتماء الطائفي، حسب رأي الغالبية الساحقة في أوساط الجمهور العربي في إسرائيل. من هنا فإن الاعتراف بالطوائف الدينية كبديل لمنح حقوق قومية، ينطوي على مساس بالمفهوم الذاتي لدى غالبية المواطنين العرب وبشعورهم بالإنتماء للمجموعة القومية نفسها.

وللتدليل على عدم الإعتراف بل والتنكر لقومية المواطنين العرب سأعرض ثلاثة أمثلة: سياسة التنشئة الإجتماعية التي اتبعتها وزارة المعارف (التربية والتعليم) الإسرائيلية، الإعلام الإسرائيلي ودوره في إقصاء العرب من المجال العام ودونية مكانة اللغة العربية رغم كونها لغة رسمية. وتشكل كل هذه مداميك أو ركائز مختلفة لسياسة عدم الاعتراف.

تربية وتنشئة اجتماعية غير قومية

إحدى المؤسسات المركزية التي جَزَّأَت المواطنين العرب إلى طوائف دينية وتسببت في طمس هويتهم القومية هي وزارة المعارف. فهذه الوزارة، المؤتمنة على إكساب التلاميذ القيم الأساسية والمعلومات والمعارف الضرورية، عملت بشكل مغرض ومقصود، وليس بحسن نية، على طمس الهوية الفلسطينية للبقية الباقية من الشعب الفلسطيني، وتنشئة جيل جديد من المواطنين العرب "الموالين" للقيم الأساسية للدولة الإسرائيلية.

في الجزء السابق (من المقال) لم أتطرق إلى التمييز في تخصيص الموارد لجهاز التعليم العربي، وليس في نيتي العودة إلى مسألة عدم عدالة التوزيع في هذا السياق. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هذا الجهاز يعاني من نقص مادي شديد، وهو أمر له إنعكاسات بعيدة الأثر على النتائج والإنجازات التعليمية للطلاب العرب وعلى تكريس الفجوات بين اليهود والعرب[٨٦]. فعلى الرغم من التغيرات التي طرأت في السنوات الأخيرة والمحاولات الرامية لسد الفجوات، إلاّ أنه ما زالت هناك فجوات كبيرة في المباني (مقار المدارس) والبنى التحتية التربوية والتعليمية الأساسية وساعات الدراسة الأسبوعية المخصصة للطالب[٨٧]. هذه الفجوات لها تأثير بالغ على الإنجازات والنتائج الدراسية المتدنية نسبياً لدى الطلاب العرب في إسرائيل. علاوة على ذلك، من المهم لفت الإنتباه أيضاً إلى البعد المضموني-القيمي لجهاز التعليم، وليس فقط إلى عدم الاعتراف الأساسي بالأقلية العربية، كأقلية قومية، في مناهج التعليم في المدارس العربية، وكذلك إلى الطمس المتعمد للهوية الفلسطينية.

يتلقى العرب في إسرائيل تعليمهم، منذ قيام الدولة، في جهاز

فجهاز التعليم العربي لم يعترف بالهوية الفلسطينية للمواطنين العرب ولم يُنم لديهم كونهم أقلية قومية، وإنما تطلع في المقابل إلى تنمية هوية بديلة منفصلة عن ماضيهم التاريخي والثقافي والقومي. لقد ركز الجهاز على مسألة الولاء للدولة وتنمية خصوصية "عرب إسرائيل" وعلى إكسابهم قيماً ثقافية عربية-إسرائيلية، ولم ير فيهم أقلية قومية لديها إنتماء للشعب الفلسطيني وبالتالي يجب أن تخصص لها مضامين ومناهج خاصة.

تعليمي يعتبر من الناحيتين الرسمية والإدارية، جهازاً منفصلاً عن جهاز التعليم اليهودي. ورغم هذا الفصل، الذي يُطلق عليه في الخطاب الإسرائيلي الرسمي "أتونوميا تعليمية"، إلاّ أن جهاز التعليم العربي يخضع لوزارة المعارف، التي يديرها ويسيطر عليها رجالات إدارة وتعليم يهود. فالمسؤولون الأساسيون في وزارة المعارف، وخاصة أصحاب القرار النافذ في وضع وتحديد مناهج التدريس والقيم والسياسة التعليمية، جميعهم من اليهود[٨٨]. في السنوات الأخيرة فقط أُشرك عدد من العرب في تولي وظائف مهمة في جهاز التعليم العربي، وبالرغم من ذلك فإن تأثيرهم على هذا الجهاز ما زال ضئيلاً، ويخضع للأمزجة السياسية في الوزارة. في السنوات التي كان فيها وزير المعارف عضواً في حزب يهودي يميني، وهذا هو الحال في معظم السنوات منذ العام ١٩٤٨ وحتى اليوم، كانت سياسة التعيينات (في جهاز التعليم) تتسم بنزعة سياسية واضحة.

من ناحية المضامين التعليمية، أشار الباحثون في شؤون التعليم العربي إلى حدوث تغييرات في السياسة التعليمية الخاصة بالسكان العرب، لكن هذه التغييرات تتأثر بتفكير مسخر لخدمة أهداف النظام السياسي في إسرائيل، ولاسيما في كل ما يتعلق بالهوية الفلسطينية للمواطنين العرب وولائهم للدولة. فجهاز التعليم العربي لم يعترف بالهوية الفلسطينية للمواطنين العرب ولم يُنم لديهم كونهم أقلية قومية، وإنما تطلع في المقابل إلى تنمية هوية بديلة منفصلة عن ماضيهم التاريخي والثقافي والقومي[٨٩]. لقد ركز الجهاز على مسألة الولاء للدولة وتنمية خصوصية "عرب إسرائيل" وعلى إكسابهم قيماً ثقافية عربية-إسرائيلية، ولم ير فيهم أقلية قومية لديها إنتماء للشعب الفلسطيني وبالتالي يجب أن تخصص لها مضامين ومناهج خاصة، في حين وضع جهاز التعليم اليهودي التربية القومية هدفاً مركزياً له. هذه المسائل مجتمعة تكفي لإيضاح ماهية النوايا والمقاصد الأيديولوجية والسياسية التي سعت إليها وزارة المعارف الإسرائيلية.

يقول سامي مرعي إن جهاز التعليم العربي يتطلع إلى تصميم "عربي إسرائيلي خاص، مسلوخ عن جذوره القومية والثقافية الأصلية المرتبطة بعرى وثيقة لا تنفصم مع العالم العربي والشعب الفلسطيني"[٩٠].

خليل نخلة بَيَّنَ كيف يقوم جهاز التعليم بتقديم الصهيونية بصورة إيجابية وبتقزيم الرابطة القومية للمواطنين العرب[٩١]. وبَيَّنَ ماجد الحاج أن مضامين وبرامج جهاز التعليم العربي تهدف إلى "خلق عربي خنوع، مستعد لتقبُّل دونيته مقابل تفوق اليهود، وصولاً إلى إضعاف وتصفية الهوية العربية الفلسطينية"[٩٢]. وادعى الحاج أن أهداف التعليم في مجال دراسة المدنيات "تسعى إلى طمس خصوصية العرب كأقلية قومية [...] وتولي أهمية بالغة للولاء للدولة والانتماء للمجتمع الإسرائيلي، لكنها تنأى عن معالجة الفوارق بين اليهود والعرب وحقيقة كون العرب مواطنين من الدرجة الثانية"[٩٣]. وفي مجال دراسة التاريخ، يقول ماجد الحاج إن "هامشية التاريخ العربي بشكل عام والتاريخ الفلسطيني بشكل خاص، تبرز بدرجة أكبر عند تحليل توزيع ساعات التعليم حسب المواد المختلفة"[٩٤].

أحد الأمثلة الحديثة على موقف جهاز التعليم حيال المجتمع العربي هو "مشروع مائة مصطلح في التراث والصهيونية والديمقراطية" الذي أصدرته وزارة المعارف سنة ٢٠٠٤[٩٥].

وقد قَسَّمت الوزارة المشروع إلى ثلاثة قطاعات، يهودي وعربي ودرزي. هذا التقسيم ينسجم مع سياسة الوزارة ذاتها تجاه المجتمع العربي والمتبعة منذ العام ١٩٧٥. فتأمل هذه المصطلحات وتحليل

على صعيد الإعلام المسموع، تسيطر الدولة منذ أواخر الستينيات، وبالأساس منذ إنشاء سلطة البث وحتى الآن، على محطة إذاعة رسمية باللغة العربية. ولغاية اليوم لا يوجد بث تلفزيوني، مجاز قانونياً، باللغة العربية، خارج نطاق ملكية الدولة.

مضمونها يدلان بوضوح على الانتقائية والسطحية وعدم الاحترام والاستخفاف من جانب الوزارة تجاه المجتمع العربي. ومن أصل مئة مصطلح تضمنتها الكراسة تخصص الوزارة ٣٣ مصطلحاً للتاريخ الصهيوني كمصطلحات مركزية.

تعتبر هذه المصطلحات، السياسية في جوهرها، من وجهة نظر صهيونية عملاً ناجحاً ومصدراً للإعتزاز، بينما تعتبر من وجهة نظر السكان العرب جزءاً من مأساتهم، بل ويشكل بعضها أيام حداد وطني لديهم. كذلك فإن عدداً من "الأبطال" الذين ورد ذكرهم في القائمة شاركوا في إقتلاع وطرد وتشريد الشعب الفلسطيني من وطنه. في قائمة المصطلحات الصهيونية ذاتها ورد ذكر الكاتب (الروائي) إميل حبيبي كبطل ثقافي وزعيم فلسطيني، وهو أمر يُثير الكثير من التساؤلات وعلامات الاستغراب، رغم أن أحد الأسباب المحتملة لإدراج اسمه في القائمة ربما يكون حصوله على جائزة إسرائيل للأدب في العام ١٩٩٢. غير أن مصطلحات التراث العربي تتجاهل كلياً الرواية التاريخية الفلسطينية وتتجاهل كل بعد أو جانب سياسي يعطي مسوغاً أو شرعية لهذه الرواية. فهذه المصطلحات تتناول فقط الجوانب الطائفية والدينية المتعلقة بالسكان العرب، وتعرضها بسطحية وضحالة تدعو للسخرية. مثل هذا التوظيف للمصطلحات ينطوي على تجاهل للجوانب القومية وللخلفية التاريخية للسكان العرب الذين يرون بأنفسهم أقلية قومية تنتمي إلى الشعب الفلسطيني.

يجدر هنا لفت الإنتباه إلى أن الكثير من كتب التدريس المعتمدة من قبل جهاز التعليم الرسمي اليهودي تجاهلت على مدى سنوات طوال المواطنين العرب كشركاء في الواقع والحياة الإسرائيلية. في السنوات التي بدأت فيها كتب التدريس بالإهتمام بالسكان العرب، وجد "بارطال" من خلال تفحصه لمضامين ١٢٤ كتاباً تدريسياً في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٥، أن هذه الكتب عززت الشعور بالإنتماء القومي ومنظومة المعتقدات اليهودية، وغذت الرواية التاريخية الصهيونية، وكرست في الوقت ذاته الصورة السلبية للعربي في نظر التلاميذ اليهود[٩٦]. في الأماكن القليلة التي تضمنت نظرة إيجابية للعرب، جرى الأمر بتأثير برامج تعليم غير رسمية ترى في العرب مجموعة لا يمكن تجاهلها، لكنها لا ترى فيها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي ولا حتى مجموعة أقلية متساوية في الحقوق[٩٧]. في أعقاب عملية أوسلو فقط، طرأت تغييرات معينة في جهاز التعليم اليهودي الرسمي، في كل ما يتعلق بالمواطنين العرب[٩٨]، لكن هذه التغييرات لم تقوض الصورة السلبية لهؤلاء المواطنين الذين ما زالوا يعتبرون معادين للدولة اليهودية.

وسائل الإتصال والتجاهل

ثمة مضمار مهم آخر له دور مركزي في عدم الاعتراف بالأقلية العربية في إسرائيل ونزع شرعية وجودها وهو وسائل الاتصال الجماهيرية. ويسود الاعتقاد أن وسائل الإتصال الجماهيري هي لاعب مؤسسي مركزي في المجتمعات العصرية، خاصة عندما يدور الحديث عن نزاعات إجتماعية[٩٩]. فوسائل الإتصال (الإعلام) تشارك بفعالية في رسم وتحديد الأجندة العامة وفي تصميم وبلورة الرأي العام في مواضيع شتى.

وتعمل في إسرائيل منظومة إعلام متطورة تشمل صحفاً يومية ذات انتشار واسع، ومحطات إذاعة وتلفزيون متشعبة وشبكات اتصال ديجيتالية والكترونية عديدة[١٠٠]. ينقسم الإعلام الجماهيري في إسرائيل إلى قسمين، إعلام رسمي (حكومي) وإعلام خاص. وقد تطلعت أجهزة السلطة الإسرائيلية، منذ قيام الدولة في العام ١٩٤٨، إلى تطوير مؤسسات إعلامية تسود وتسيطر على المجال العام العربي في إسرائيل، وتعمل بوقاً مخلصاً لمواقف وآراء السلطة في أوساط الجمهور العربي[١٠١]. فعلى صعيد الصحافة المقروءة، موَّلت الدولة صحيفة أسبوعية، وفيما بعد صحيفة يومية، طوال سنوات عديدة وذلك بهدف إملاء أجندة عامة على الشريحة العربية

استعراض الصحافة العبرية المكتوبة والالكترونية الذي أجري في أشهر تشرين الأول-كانون الأول ٢٠٠٤ أظهر مجدداً هامشية، بل وغياب الجمهور العربي من الصحافة العبرية، إذ لم يحظ هذا الجمهور سوى بـ ٣ إلى ٥ في المائة من التغطية الصحافية. هذه المعطيات لا تنسحب في الواقع بالدرجة نفسها على جميع وسائل الإعلام، لكنها تميز غالبيتها.

المثقفة ومنافسة صحيفة "الاتحاد" التي يصدرها الحزب الشيوعي والتي كان لها، على مدى سنوات طوال، إنتشار واسع في المجتمع العربي (في إسرائيل).

على صعيد الإعلام المسموع، تسيطر الدولة منذ أواخر الستينيات، وبالأساس منذ إنشاء سلطة البث وحتى الآن، على محطة إذاعة رسمية باللغة العربية. ولغاية اليوم لا يوجد بث تلفزيوني، مجاز قانونياً، باللغة العربية، خارج نطاق ملكية الدولة. وعلى الرغم من التطور الذي طرأ على الصحافة العربية المكتوبة سواء الحزبية أو الخاصة، إلاّ أنه لم يحدث تقدم حقيقي في مجال وسائل الإعلام الإلكترونية. هذا الوضع يعكس عدم قدرة المواطنين العرب على تطوير بُنى تحتية ثقافية وفنية مستقلة، كما يعكس عدم قدرتهم على الاستعانة بوسائل الإعلام لخدمة وتلبية احتياجاتهم، من جهة، وإنعدام الرغبة من جانب الدولة في تشجيع مثل هذه الإمكانية، من جهة أخرى. ولعل في التجربة الفاشلة لمحطة "راديو ٢٠٠٠" التي عملت لفترة أربع سنوات تقريباً (١٩٩٦-٢٠٠٠) كمحطة راديو إقليمي تبث من مدينة الناصرة وفق امتياز أعطي بموجب قانون السلطة الثانية للتلفزيون والراديو، ما يدل على ما تبديه الدولة من شك وارتياب حيال المؤسسات الإعلامية العربية الإلكترونية التي لا تخضع لسيطرتها الكاملة. فقد أغلقت محطة الراديو المذكورة على خلفية إتهامات رسمية لقسم الأخبار في المحطة حول تغطية أحداث (صدامات) تشرين الأول ٢٠٠٠، حيث أُتهمت الإذاعة بإثارة الخواطر في اوساط السكان العرب، وبناءً عليه أُستغلت الخلافات بين أصحاب (مالكي) المحطة للتعجيل في إقفالها[١٠٢].

ليست هناك دراسة أو بحث يمتد لسنوات طويلة حول كل ما يتعلق بتوجه الإعلام العبري نحو المواطنين العرب، ومع ذلك فقد بين عدد من الباحثين خلال السنوات الأخيرة بعض سمات توجه الإعلام الإسرائيلي (العبري) حيال الجمهور العربي[١٠٣]. إحدى هذه السمات المهمة تتمثل في عدم وجود إختلاف أو فرق حقيقي، جوهري، بين الإعلام الرسمي والخاص في كل ما يتصل بصورة المواطنين العرب. ويتأثر الإعلام الإسرائيلي إلى حد كبير بالسياسة الرسمية تجاه السكان العرب[١٠٤]، وبناء عليه تجده لايتوانى عن دمغهم بـ "الغرباء"، في أحسن الأحوال، وكـ "مشبوهين" في الحال الأسوأ، و كـ "خطيرين" في أغلب الأحوال. ويتم دمغ المواطنين العرب في معظم التقارير الصحافية المتعلقة بهم بصفة الـ "مخلين بالقانون". ففي البحث الذي أعده كل من جادي فولسبيلد، إيلي أبرهام وعصام أبوريا عن التغطية الإعلامية لـ "يوم الأرض" (١٩٧٦) بَيَّن الباحثون الثلاثة إن الإعلام العبري استغل أحداث يوم الأرض المذكور "من أجل تعظيم التهديد الكامن في الإحتجاج العربي، على الرغم من أن اللجوء للعنف كان محدوداً للغاية إن كان قد حصل أصلاً"[١٠٥]. مثل هذا التوجه في أداء الإعلام العبري برز أيضاً في تغطية أحداث تشرين الأول ٢٠٠٠[١٠٦]. فقد لعب الإعلام العبري دور الوكيل الذي يقوم بنقل رسائل من المؤسسة اليهودية إلى المواطنين العرب فيما يتعلق بتوجيه التهديدات وإبطال الشرعية القانونية للإحتجاج المدني العربي.

علق أفيف لافي، وهو ناقد إعلامي يعمل في صحيفة "هآرتس"، على هذا الوضع بقوله "عندما تكون المصادر (مصادر الصحافة العبرية) تحتفظ بوجهات نظر كتلك التي يتبناها أليك رون [قائد شرطة لواء الشمال أثناء هبة تشرين الأول ٢٠٠٠-المترجم] فلا بد أن تكون كذلك أيضاً وسائل الإعلام التي تعمل في خدمتها"[١٠٧].

استعراض الصحافة العبرية المكتوبة والالكترونية الذي أجري في أشهر تشرين الأول-كانون الأول ٢٠٠٤ أظهر مجدداً هامشية، بل وغياب الجمهور العربي من الصحافة العبرية، إذ لم يحظ هذا الجمهور سوى بـ ٣ إلى ٥ في المائة من التغطية الصحافية. هذه المعطيات لا تنسحب في الواقع بالدرجة نفسها على جميع وسائل

الفلسطينيون في إسرائيل: حقوق سياسية شكلية.

الإعلام، لكنها تميز غالبيتها.

في الصحف وقنوات التلفزة الأكثر شعبية (يديعوت أحرونوت ومحطة القناة الثانية) يرتبط ظهور المواطنين العرب بتأطير سلبي، وفي الكثير من الأحيان ضمن سياق مخالفات جنائية أو أمنية. هذه المعطيات تُزكي نتائج البحث الذي أجراه إيلي إبرهام وعنات فيرست حول ساعات الرقم القياسي في مشاهدة محطة القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي. وقد وجَدَ هذا البحث أنه تتاح لـ ٣٪ فقط من المواطنين العرب فرصة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم خلال البرامج الإخبارية، أما في برامج الاستضافة (الحوار والمقابلات وما شابه) فلا تتاح لهم أية فرصة مشاركة على الإطلاق[١٠٨].

هذا البعد أو الجانب الثقافي له انعكاسات إقتصادية جلية، الأمر الذي يعزز العلاقة بين الجوانب الثلاثة للنموذج الذي يستند إليه هذا التحليل. فالمواطنون العرب ليسوا مغيبين فقط من صفحات الأخبار وشاشات التلفزة العبرية، وإنما أيضاً من كل مجالات الإنتاج الإعلامي، حتى في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بوظائف وأدوار مهنية تتم خلف الكواليس. ويعتبر عدد المراسلين والفنيين والمصورين والمنتجين أو المخرجين عدد هزيل جداً في كل المؤسسات الإعلامية والصحافية العبرية إن لم يكن معدوماً بالمرة. من هنا فإن إدعاء الكثيرين من رجالات الإعلام بأن ظهور صورة المواطنين العرب بكثرة على شاشة التلفزيون تُضر بتدريج البرامج نظراً لأن الجمهور اليهودي لا يحب رؤية العرب أكثر من اللازم في صالون بيته، لا يعد إدعاءً عنصرياً وحسب، بل ولا يمكن أن يكون تفسيراً مقنعاً. فالسبب الحقيقي هو تمييز مركب يفعل فعله في مجالات مختلفة ويقوم بإقصاء المواطنين العرب من المجال الإعلامي والمجال العام في آنٍ واحد.

اللغة والحضور

يتجلى مثال آخر على عدم الاعتراف والتنكر والاستخفاف بالأقلية العربية في إسرائيل، في النظرة الرسمية والشعبية لمكانة اللغة العربية.

فعلى الرغم من أن اللغة العربية هي لغة رسمية في إسرائيل أجيز استخدامها في الوثائق والعديد من المؤسسات الرسمية، مثل الكنيست والمحاكم، إضافة إلى ظهور كتابة باللغة العربية على الأوراق والقطع النقدية وطوابع البريد في إسرائيل، إلا أنه لا يوجد حتى الآن تجسيد ملائم لمكانتها الرسمية سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي[١٠٩]. فاللغة العربية ما زالت تعتبر في

إسرائيل لغة العدو، ولهذا السبب فهي تعتبر لغة متدنية المكانة[١١٠]. وقد تطلعت أوساط وزارة المعارف، من خلال تعليم اللغة العربية، إلى تجريد المواطنين العرب من الشعور بالاعتزاز القومي.

منتقدو تدريس اللغة العربية حملوا على جهاز التعليم لكونه يُغيِّب الأدباء والشعراء الفلسطينيين من برامجه التعليمية. ورغم التغيير الطفيف الذي طرأ في السنوات الأخيرة، إلاّ أن الأدب الفلسطيني الذي يجري تدريسه لا يعكس حتى الآن نظرة تنم عن احترام وتقدير للأعمال والإبداعات الأدبية الفلسطينية. فمن بين عشرة أهداف وضعتها وزارة المعارف لتعليم اللغة العربية ذكر صراحة في هدف واحد فقط أن تعليم هذه اللغة يهدف الى تقوية اعتزاز الطالب بلغته القومية، مثلما أن تعليم اللغة العبرية في المدارس اليهودية يهدف إلى تقوية الاعتزاز القومي لدى الطلاب اليهود. فضلاً عن ذلك فإن إختيار الأعمال الأدبية الفلسطينية التي تدخل في تعليم اللغة العربية يتم بشكل إنتقائي ومتحيز. فالقصائد الشعرية والقصص التي تعبر عن روح وطنية فلسطينية ليست مُدرجة نهائياً في منهاج التعليم[١١١].

يقول مرعي و (محمد) أمارة إن تدريس اللغة العربية لا يتسم بالإجحاف والتحيز وحسب، بل ويحط أيضاً من قيمة الهوية الفلسطينية المعبَّر عنها في الأعمال الأدبية، ويسعى إلى غرس وعي جماعي يتبنى منظومة قيم تتضمن قيم الدولة اليهودية[١١٢].

عدا عن هذه السياسة، تُطَبَّق منذ قيام الدولة وحتى الآن سياسة "عبرنة" المجال العام الإسرائيلي بواسطة تغيير أسماء شوارع وأماكن من أسماء عربية إلى أسماء عبرية، أسماء تنسجم مع الهيمنة الثقافية اليهودية التي تعمل على محو الكيان العربي الفلسطيني وعدم ترك أي أثر له في المكان. هذا التوجه يظهر بجلاء في حذف الكتابة باللغة العربية عن لافتات الطرق والمرور في شوارع الدولة ومدنها المختلفة، ومن ضمنها المدن المختلطة.

وتتجلى سياسة مؤسسات الدولة في هذا الصدد في قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا في نطاق الرد على إلتماسات قدمها مركز "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) ضد وزارات ودوائر حكومية مختلفة وضد بلديات في المدن المختلطة[١١٣].

ففي إحدى قرارات الحكم دعت المحكمة العليا بلديات المدن المختلطة إلى انتهاج الكتابة باللغة العربية على لافتات التوجيه والإرشاد والتحذير والإستعلامات. غير أن المحكمة لم تؤسس حكمها (قرارها) على مبدأ مساواة اللغة العربية والعبرية، اللغتان الرسميتان في إسرائيل. حكم الأغلبية يقلل من أهمية رسمية اللغة العربية، وهو ما يتجلى في الصياغة الهامشية لهذا الموضوع في قرار (حكم) المحكمة، في المقابل تؤسس المحكمة استجابتها لالتماس "عدالة" على حق المواطن العربي بـ "الإستفادة، بصورة متساوية، من خدمات البلدية..." لأن "إمكانياته للعمل تتضرر بسبب لغته"[١١٤]. وتعلل المحكمة قرارها أيضاً بالقول إنه وفي أعقاب استخدام اللغة العربية في لافتات توجيه المرور والتحذير والإرشاد "لم تتعرض مكانة اللغة العبرية، كلغة رئيسية، إلى ضرر ملموس". هذه الصيغة تبرز مسألتان مهمتان في سياق نقاشنا، أولاً أن اللغة العبرية هي اللغة الرئيسية، وبالتالي فإن مكانتها تتفوق على مكانة اللغة العربية على الرغم من أن كلتيهما لغتان رسميتان. ثانياً أن استخدام اللغة العربية محدد ومشروط بعدم المس بمكانة اللغة العبرية كلغة رئيسية، وبالفعل هناك ظروف معينة يتم فيها تبرير تقييد أو تقليص استخدام اللغة العربية. هذه الرؤية التي تنطلق منها المحكمة برزت في أحكام سابقة أصدرتها في قضايا مشابهة، حيث حصرت المحكمة، وهي الذراع المركزية للدولة، حق استخدام اللغة العربية بمستوى الفرد، ورأت في هذا الحق فقط جزءاً من حق الفرد في حرية التعبير[١١٥].

ويبرز هذا التوجه المحدود والتمييزي المجحف عند مقارنة هذه النزعة التفسيرية لنص القانون مع توجه المحكمة حيال اللغة العبرية وكونها تعبر عن ثقافة وقومية. هذا في حين لا تولي المحكمة أهمية للبعد القومي والثقافي للغة العربية، كما يراها السكان العرب، كذلك لا ترى المحكمة في هذه اللغة حقاً جماعياً. وتدل قرارات المحكمة، على الرغم من وجود بُعد إيجابي لها من ناحية حقوق الفرد، على أن الإعتراف بالسكان العرب وبلغتهم لا يستند إلى وجهة نظر تحترم الحقوق الأساسية لهذه الأقلية في تاريخ البلاد وثقافتها. وفي الواقع فإن موقف الأغلبية في إلتماس "عدالة"، والذي لم يكن موقفاً متجانساً، يولي أهمية لظهور اللغة العربية على اللافتات العامة داخل المدن المختلطة، غير أنه لا يستند إلى المكانة الرسمية لهذه اللغة، كما ورد في البند ٨٢ من "الإرادة الملكية السامية (البريطانية)" سنة ١٩٢٢. رئيس المحكمة العليا، أهارون باراك، والذي تولى كتابة رأي الأغلبية، استند إلى مبدأ حظر التمييز وإلى كون اللغة العربية لغة

يمكن رؤية الموقف الحقيقي لإسرائيل الرسمية تجاه اللغة العربية في التوجه المستمر نحو تغيير أسماء الأماكن والمواقع (التاريخية والأثرية..الخ) وفي التمييز الآخذ بالتبلور في إسرائيل بين إستخدام النقل الحرفي (للأسماء) إلى العربية وبين استخدام اللغة العربية في الأماكن العامة. فعلى الكثير من اللافتات المنتشرة في أنحاء البلاد يمكن ملاحظة أن الأسماء العبرية للأماكن والمواقع كتبت بحروف عربية إلى جانب حروف عبرية.

المواطنين العرب كأفراد وكمواطنين متساوين في الحقوق حسب قوله. أما رأي الأقلية في قرار الحكم فكتبه القاضي ميخائيل حشين الذي رفض موقف الأغلبية ورفض الإلتماس من منطلق أنه يهدف إلى تكريس حق جماعي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل[١١٦].

يمكن رؤية الموقف الحقيقي لإسرائيل الرسمية تجاه اللغة العربية في التوجه المستمر نحو تغيير أسماء الأماكن والمواقع (التاريخية والأثرية..الخ) وفي التمييز الآخذ بالتبلور في إسرائيل بين إستخدام النقل الحرفي (للأسماء) إلى العربية وبين استخدام اللغة العربية في الأماكن العامة. فعلى الكثير من اللافتات المنتشرة في أنحاء البلاد يمكن ملاحظة أن الأسماء العبرية للأماكن والمواقع كتبت بحروف عربية إلى جانب حروف عبرية.

هذه السياسة تهدف إلى إفراغ اللغة من معانيها المجالية، المحلية والثقافية، وهي تشكل في الواقع الوجه الآخر لعملة (سياسة) مصادرة الأراضي، فهاتان العمليتان نتاج أنماط تفكير واحدة بعينها، وتصبان في خدمة الأهداف نفسها. في هذه النقطة بالضبط تتقاطع عدم المساواة في التوزيع مع عدم الإعتراف الثقافي ليشكلا معاً نظام السيطرة والإقصاء. ويعمل هذا النظام في إطار منظومة معيارية وقانونية تضفي عليه الشرعية القانونية والقضائية، وهذا ما سنناقشه في صفحات قادمة من هذه المقالة.

الترانسفير السياسي أو تعزيز الأكثرية الإثنية

يشارك المواطنون العرب في الانتخابات للكنيست بصورة ثابتة تقريباً منذ العام ١٩٤٩. فهم يتمتعون، منذ إلغاء الحكم العسكري في العام ١٩٦٦، بحقوق سياسية، وهو ما أدى إلى ارتفاع وتيرة عمليات المأسسة السياسية في صفوفهم. فقد دخلت أحزاب عربية إلى الحلبة السياسية الإسرائيلية بهدف تمثيل مصالح المواطنين العرب في مواجهة الدولة والأغلبية اليهودية. إضافة إلى ذلك، طرأت منذ أواسط السبعينيات زيادة ملحوظة في عدد المنظمات الأهلية العربية العاملة من أجل تحقيق مصالح السكان العرب وتلبية إحتياجاتهم. هذه العملية، عملية مأسسة الحياة السياسية والمدنية العربية في إسرائيل، تعتبر سمة بارزة لإرادة المواطنين العرب في النضال بصورة قانونية والانخراط في اللعبة الديمقراطية الإسرائيلية بغية تحقيق المساواة المدنية. وقد رأت أغلبية الجمهور العربي في المواطنة الإسرائيلية وسيلة قانونية وقيمية لدفع وتحقيق مصالحها وللنضال ضد خضوع الأقلية العربية بنيوياً وقيمياً للأهواء والرغبات السياسية للأغلبية اليهودية.

غير أن المواطنين العرب سرعان ما اكتشفوا أن: الطابع والهوية الصهيونيين اليهوديين للدولة يؤديان إلى جعل مكانة المنظمات والأحزاب العربية في السياسة الإسرائيلية متدنية مقارنة بالمنظمات والأحزاب الممثلة للقطاع اليهودي. فالهيئات العربية، البرلمانية وغير البرلمانية، لا تحظى بالاعتراف والتعاون اللذين تحظى بهما الهيئات اليهودية لدى المؤسسات الحكومية. فضلاً عن ذلك، فإن قطاعات واسعة من الجمهور اليهودي ترى في المنظمات والأحزاب الممثلة للمواطنين العرب هيئات غير شرعية[١١٧].

أفرغت تبعية الأقلية العربية بنيوياً وقيمياً لبنية الدولة والمجتمع الإسرائيلي، السياسة العربية من محتواها الديمقراطي. هذه الأمور تعبر عن نفسها في حقيقة أنه لم يعين، منذ قيام الدولة وحتى الآن، باستثناء فترة ثلاثة أشهر، أي وزير عربي في حكومة إسرائيل؛ فالأحزاب العربية لم تكن أبداً شريكاً كاملاً في أي إئتلاف حكومي إسرائيلي، والمواطنون العرب ليسوا شركاء في عمليات صنع القرارات التي ترسم وتصوغ أنماط حياتهم، كما أن مؤسسات الدولة تخضع بالكامل لسيطرة الأغلبية اليهودية. والأنكى من ذلك

بدأت هناك أغلبية آخذة في الإزدياد في صفوف المواطنين العرب تدرك أن عدم المساواة بين اليهود والعرب ليست إعوجاجاً أو إجحافاً مؤقتاً في هيئات العدالة في إسرئيل، أو نتاج قرارات بيروقراطية غير متوازنة. لقد أيقن عدد متزايد من قادة الجمهور والمثقفين العرب أن إنعدام العدل تجاه العرب في إسرائيل ينبع من الفرضيات الأساس القيمية التي تنطلق منها زعامة الدولة والأغلبية اليهودية فيها، ومن رؤية هؤلاء بأن الدولة هي دولة يهودية.

هو أن محاولات إشراك القيادات والأحزاب العربية في عمليات إتخاذ القرارات في الدولة، حتى لو كان الأمر بشكل غير مباشر ودون أن يكونوا شركاء كاملين في تركيبة الحكومة، أُعتبرت خطوة غير شرعية وخطأً أحمر في نظر الأغلبية اليهودية[١١٨].

بدأت هناك أغلبية آخذة في الإزدياد في صفوف المواطنين العرب تدرك أن عدم المساواة بين اليهود والعرب ليست إعوجاجاً أو إجحافاً مؤقتاً في هيئات العدالة في إسرئيل، أو نتاج قرارات بيروقراطية غير متوازنة. لقد أيقن عدد متزايد من قادة الجمهور والمثقفين العرب أن إنعدام العدل تجاه العرب في إسرائيل ينبع من الفرضيات الأساس القيمية التي تنطلق منها زعامة الدولة والأغلبية اليهودية فيها، ومن رؤية هؤلاء بأن الدولة هي دولة يهودية. إن المغزى الصهيوني لوجهة النظر هذه، وليس فقط الرؤية الضيقة لطابع الدولة اليهودية، هما المصدر الأساسي لإنعدام المساواة في إسرائيل. وقد انتقد العديد من المثقفين العرب الإدعاء القائل إن حق الشعب اليهودي في تقرير المصير وسلطة الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل يعنيان الهيمنة اليهودية على مؤسسات السلطة كافة، والإقصاء التام للأقلية العربية من مراكز الحسم وصنع القرارات في كل مجالات الحياة العامة. فالمغزى السياسي لتجسيد حق تقرير المصير للشعب اليهودي يعتبر وفق هذا التفسير عاملاً مهماً جداً في شرح وإيضاح ديناميكيات انعدام العدالة في إسرائيل.

ورغم أنه لا مجال لاستعراض عمليات التشريع التي كرست حصرية السيادة اليهودية على الدولة، إلاّ أن أهداف هذا المقال تقتضي إيضاح أن التفوق القيمي للطابع اليهودي للدولة أدى إلى إختزال السكان العرب إلى مواطنين أفراد أو إلى مجموعات دينية، بينما تعتبر الأغلبية اليهودية مجموعة قومية.

لم تكن هذه العملية محور جدل بين الجماهير الإسرائيلية– اليهودية. فأغلبية الجمهور اليهودي تتفق مع مقولة أن الدولة (إسرائيل) يهودية، وأن يهوديتها تتجسد في سياستها الصهيونية. وقد حرصت المؤسسات السياسية والقضائية على تكريس هذا التعريف في قوانين الدولة ووثائقها الرسمية وفي التفسير القانوني. المواطنون العرب دُمجوا في المجال السياسي الإسرائيلي كأفراد يتمتعون بحقوق ليبرالية فقط[١١٩]. وتستند مراعاة وجودهم واحتياجاتهم إلى كونهم جمعاً من المواطنين وليس أقلية قومية أصلانية تعطيهم حقوقاً جماعية. قرار الحكم في قضية "قعدان"، والذي اعتبر (أي الحكم) ثورياً في إنتقاده لسياسة الدولة في توزيع الأراضي، ثبَّتَ حق عائلة قعدان العربية في السكن على أراضي الدولة في بلدة (مستوطنة) يهودية إستناداً لمبدأ حظر التمييز وليس اعتماداً على الحق الوضعي للمواطنين العرب في موارد الدولة كما هي الحال بالنسبة لحق المواطنين اليهود المنتمين للقومية الإثنية المهيمنة[١٢٠].

أساس حقوق العرب (في إسرائيل) هو إذن مواطنتهم وليس هويتهم القومية، في المقابل فإن القانون والقضاء في إسرائيل يكرسان حقوق المواطنين اليهود كأفراد وكمجموعة على أساس إنتمائهم القومي.

من هنا فإن الربط أو الجمع بين الطابع اليهودي للدولة وبين الهيمنة المطلقة للأغلبية اليهودية على مؤسسات الدولة التهويدية لايؤدي فقط إلى تجاهل الحق الوضعي للمواطنين الفلسطينيين بالتمتع بحقوق جماعية كأقلية قومية، وإنما يؤدي أيضاً إلى إفراغ المشاركة السياسية العربية في الديمقراطية الإسرائيلية من أي مضمون حقيقي. فسلطة الأغلبية اليهودية لم تُفَسَّرُ بمعانٍ ديمقراطية حقيقية على أنها بمثابة إستفتاء عام يومي وحسم من قبل أغلبية جامعة تشترك فيه كل مكونات المجتمع بصورة متساوية.

هذه التعديلات القانونية أجريت بشكل واضح وصريح بهدف حرمان أبناء الأقلية الفلسطينية من إمكانية النضال بطرق ديمقراطية من أجل تحويل دولة إسرائيل من دولة قومية، مُعرَّفة بمفاهيم إثنية ثقافية ضيقة، إلى دولة مدنية. وقد سبقت هذه التعديلات حملة شنتها محافل سياسية وقضائية وأكاديمية على فكرة "دولة جميع مواطنيها" وفكرة الأتونوميا الثقافية، اللتين تشفان عن تطلع واسع النطاق في صفوف الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

لقد تطلعت الأغلبية اليهودية نحو تكريس سيطرتها في الدولة ليس إستناداً إلى حسم أغلبية وإنما إستناداً لإستبداد (حكم مطلق) إثني. الفرق بين هذين المفهومين عبرت عنه بدقة مثقفة يهودية بالذات، وهي حنه ارندت[١٢١]. فقد أوضحت أن حسم الأغلبية هو وسيلة فنية للبت في مواضيع خلافية، بينما سلطة الأغلبية هي شكل من أشكال الحكم أو السلطة، يمارس الإبادة الجسدية أو السياسية للأقلية المعارضة.

حِدَّة هذا التعريف تبين بدقة ووضوح الفجوة المبدئية بين مبدأ حسم الأكثرية الذي يشكل مخرجاً لأوضاع ومآزق سياسية مربكة أو خلافية وبين إستخدام هذا الحل كأداة في يد مجموعة الأكثرية تفرض بواسطتها قيمها على أقسام وفئات المجتمع كافة دون أن تتوفر للأقلية القدرة على الإعتراض على هذه السيطرة.

تبذل في إسرائيل منذ أواسط الثمانينيات جهود ومساع جلية لتعزيز وتعميق مبدأ إستبدادية الأكثرية الإثنية. ففي العام ١٩٨٥ أقر الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي تعديلاً لقانون أساس: الكنيست. في البند (٧ أ) قيدت الدولة نفسها بتحديدها أو اعتبارها لهويتها اليهودية والديمقراطية كقيمة أساسية ذات مكانة دستورية تخضع لها قيم ديمقراطية أخرى. وجاء في التعديل الذي أقره الكنيست: لا يجوز لقائمة مرشحين المشاركة في الإنتخابات للكنيست إذا إنطوت أهدافها أو أعمالها، صراحة أو ضِمناً، على واحد من الآتي:

١. إنكار (أو رفض) وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

٢. رفض الطابع الديمقراطي للدولة.

٣. التحريض على العنصرية[١٢٢].

تحول هذا التحديد إلى مبدأ دستوري أعلى، كما عبر عن إعتقاده رئيس المحكمة العليا (السابق) أهارون باراك، بقوله إن "قوانين الأساس في دولة إسرائيل تشكل دستورها. هذه القوانين تقف، في المستوى المعياري، فوق التشريع الإعتيادي"[١٢٣]. الشيء المهم في هذه العملية هو أن الطابع الديمقراطي للدولة يتعلق بنظامها السياسي، في حين أن طابعها اليهودي يكرس منظومة معيارية قومية كمبدأ أعلى في مؤسساتها كافة. صحيح أن المبدأ الديمقراطي مُتَضَمَّن أو منصوص عليه، ولكنه يتعلق وينحصر في إطار النظام الإداري (الإجرائي) فقط، وهذا النظام يخضع في جوهره للطابع اليهودي للدولة. مغزى هذه الأمور عبرت عنه بدقة روت غبيزون بقولها "نظراً لأن إسرائيل تعتبر نفسها بالذات دولة ديمقراطية، فإنه يتعين عليها أن تكون دولة يهودية"[١٢٤].

بهذه الطريقة أخرجت الأغلبية اليهودية يهودية الدولة من الملعب السياسي، وكرست هيمنتها ضمن مبدأ دستوري أعلى. كذلك حصرت الأغلبية اليهودية المشاركة السياسية العربية في المجال الإجرائي (الشكلي) وليس المجال الجوهري–المبدئي.

تعزز هذا التحديد وتَدعَّم أكثر من خلال سن قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، وقانون أساس: حرية العمل (المهنة)، وقد نصت الفقرة التي تبين غايتهما على التالي: هدف هذا القانون الأساس هو حماية كرامة الإنسان وحريته (أو "حرية المهنة")، بغية تكريس قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية في قانون أساس.

أعطت هذه المبادئ الجوهر اليهودي للدولة أولوية معيارية جلية وقاطعة على حساب طابعها الديمقراطي، وكرست كذلك ما وصفه إيلان سبان "مناطق التابو" التي يُحظر على المواطنين العرب الإقتراب منها[١٢٥]. فتعديل قانون أساس: الكنيست في المادة (٧ أ) شَكَّل إقصاء للأقلية الفلسطينية من العمل السياسي الديمقراطي وتكريساً لمكانتها المتدنية في النظام المعياري للدولة[١٢٦]. هذا الأمر ينبع في شكل أساسي من المغزى العملي للطابع اليهودي للدولة والذي يشكل إستمراراً لسياسة التهويد الصهيونية وسياسة تفضيل الجمهور اليهودي على الجمهور العربي في سلم أولويات وتوزيع موارد الدولة. وقد أفضى هذا التحديد إلى إفراغ العملية الديمقراطية

من مغزاها ومضمونها من ناحية الأقلية العربية، ذلك لأن تعديل القانون نص على أن الأقلية لا تستطيع نظرياً الإعتراض، حتى ولو عِبرَ إجراء ديمقراطي، على الصلة أو الرابطة الوثيقة التي أقامتها الأغلبية اليهودية بين حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره وبين كون دولة إسرائيل "دولة الشعب اليهودي وحده فقط" كما إدعى النائب السابق لرئيس المحكمة الإسرائيلية العليا مناحيم ألون.

شددت الأغلبية اليهودية في العام ٢٠٠٢ أكثر على معاني وأبعاد الشروط والمحددات القانونية المفروضة على اللاعبين السياسيين في الديمقراطية الإسرائيلية، ووسعت معاني "مناطق التابو". ففي السنة ذاتها صادقت الكنيست على تعديلات لقانون الانتخابات في إسرائيل كي تحدد مجدداً حدود حرية التعبير لمنتخبي (ممثلي) الجمهور العربي (أعضاء الكنيست العرب). وحيث أن النضال الأساسي للسكان العرب جرى على الصعيد البرلماني، من أجل تحقيق المساواة في الحقوق في إسرائيل، فقد جاءت تعديلات القانون المذكورة بهدف تعطيل وإلغاء القدرة العملية والنظرية الكامنة لهذا النضال على الإعتراض بوسائل ديمقراطية على طابع الدولة فيما يتعلق بالمس بالحقوق الأساسية للعرب كمواطنين[١٢٧].

وقد جاء في المادة (٧ أ) من الصيغة الجديدة لـ "قانون أساس: الكنيست":

١) لا يجوز لقائمة مرشحين/أو مرشح، المشاركة في الإنتخابات للكنيست إذا انطوت أهدافها أو أعمالها، أو أعمال الشخص المرشح، صراحة أو ضمناً، على واحد من الآتي:

١. رفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

٢. التحريض على العنصرية.

٣. تأييد نضال مسلح تقوم به دولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل.

وكانت المادة (٥) من قانون الأحزاب لسنة ١٩٩٢ قد عدلت أيضاً تحقيقاً للهدف نفسه. وتنص هذه المادة في صيغتها الجديدة– المعدَّلة:

لن يُسجل حزب إذا انطوى هدف من أهدافه أو عمل من أعماله، صراحة أو ضمناً على واحد من الآتي:

١) رفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

٢) التحريض على العنصرية.

(٢–أ) تأييد نضال مسلح تقوم به دولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل.

٣) أساس معقول للإستنتاج بأن الحزب سيشكل غطاء لنشاطات غير قانونية.

كذلك عُدِّلت المادة ٥٧ من قانون الإنتخابات لجهة تشديد فحوى التعديلات في القوانين السابقة.

وقد نص التعديل رقم ٤٦: (ط ١) في كتاب الموافقة، وكما ورد في البند (ط) يدلي المرشح بالتصريح (التعهد) التالي: [أتعهد بالولاء لدولة إسرائيل والامتناع عن العمل بما يخالف المادة ٧ أ من قانون أساس: الكنيست].

لم تكتف الكنيست بسد الطريق أمام السياسيين، الذين يعارضون وجهة نظر الأكثرية اليهودية بشأن طابع الدولة، ومنعهم من الوصول إلى الكنيست، بل وقلصت أيضاً مجال مناورة أعضاء الكنيست الذين نجحوا في إجتياز وتخطي عوائق القوانين السابقة عن طريق تعديل قانون حصانة وحقوق وواجبات أعضاء الكنيست من العام ١٩٥١. يقول التعديل رقم ٢٩ للقانون:

١–أ عضو الكنيست لايتحمل مسؤولية جنائية أو مدنية، ويكون محصناً أمام أي إجراء قضائي، بسبب تصويت، أو بسبب تعبير عن رأي شفوي أو خطي، أو بسبب عمل قام به –في الكنيست أو خارجها– إذا كان التصويت أو التعبير عن الرأي أو العمل، تم أثناء، أو من أجل، تأدية واجبه كعضو كنيست.

(أ ١) إزالة لأي شك أو لبس، فإن أي عمل أو تفوه غير عفويين، من جانب عضو كنيست، ينطويان على واحد من التالي، ولا يعتبران، في حدود هذا البند، بمثابة تعبير عن رأي أو القيام بعمل أثناء، أو من أجل، تأدية واجبه كعضو كنيست:

(١) رفض وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

(٢) رفض الطابع الديمقراطي للدولة.

(٣) التحريض على العنصرية بسبب اللون أو الإنتماء لعرق أو لأصل قومي إثني.

(٤) تأييد نضال مسلح تقوم به دولة معادية، أو أعمال إرهاب، ضد دولة إسرائيل أو ضد يهود أو عرب لكونهم يهوداً أو عرباً، في البلاد أو في الخارج.

هذه التعديلات القانونية أجريت بشكل واضح وصريح بهدف حرمان أبناء الأقلية الفلسطينية من إمكانية النضال بطرق ديمقراطية من أجل تحويل دولة إسرائيل من دولة قومية، مُعرَّفة بمفاهيم إثنية

تعتبر العدالة الإنتقائية للدولة في الواقع القومي والثقافي التعددي عاملاً مركزياً في إثارة النزاعات الإجتماعية والسياسية. هذا الأمر يتجلى بشكل خاص في الدول المتعددة الثقافات والمتعددة القوميات، حيث يكون الوجود المشترك في دولة واحدة تسودها المساواة، مرهوناً بالمشاركة الفاعلة لسائر المواطنين في التصميم المعياري-القيمي والثقافي للدولة وفي قواعد اللعبة الجماعية التي تملي أنماط حياتهم وسلوكهم.

ثقافية ضيقة، إلى دولة مدنية. وقد سبقت هذه التعديلات حملة شنتها محافل سياسية وقضائية وأكاديمية على فكرة "دولة جميع مواطنيها" وفكرة الأتونوميا الثقافية، اللتين تشفان عن تطلع واسع النطاق في صفوف الأقلية الفلسطينية في إسرائيل[١٢٨].

هناك ثغرة أساسية في هذه التغييرات التشريعية تكمن في تعليمات القوانين الجديدة التي تُعطِّل إمكانية قيام الأقلية باستخدام الوسائل الديمقراطية لتحقيق وخدمة مصالحها ورؤيتها أو قيمها. فأي خطوة كهذه من جانب أحزاب أو منتخبين من قبل الجمهور تعتبر غير قانونية. كذلك فإن تعليمات القوانين الجديدة تنطوي على ثغرة أخرى، فهي لا تكتفي بحظر السعي إلى تغيير طابع دولة إسرائيل، وإنما تطالب أيضاً أولئك الذين لا يتماثلون مع هذا الطابع، بل ويتضررون منه، بالتصريح عن ولائهم له، أي الولاء للطابع اليهودي للدولة. والتصريح المطلوب من أعضاء الكنيست ("أتعهد بالولاء لدولة إسرائيل والامتناع عن العمل بما يتنافى ومبادئ البند ٧ أ من قانون أساس: الكنيست") يطالب أعضاء الكنيست، وفق صيغته التي وردت في التعديل رقم ٤٦ لقانون الانتخابات، بالولاء والالتزام بمبادئ البند ٧ أ من "قانون أساس: الكنيست" الذي ينص على أن دولة إسرائيل هي دولة يهودية. وعليه فإن تعليمات القوانين الجديدة لا تعفي منتخبي الجمهور العربي من واجب الولاء ليهودية الدولة، الأمر الذي لا ينطوي فقط على إعاقة وتقييد نضالهم ضد هذا المبدأ، وإنما ينطوي أيضاً على إكراه قيمي يتعارض مع تعليمات نصت عليها قوانين أخرى، مثل "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته".

المغزى العملي لهذه الأمور سبق وأن عبَّر عنه عالم الاجتماع سامي سموحة، بقوله: "بما أن اليهود لا يستطيعون الاحتفاظ بدولة يهودية خالصة أو نقية، فإنهم يسلمون بوجود أقلية عربية تتمتع أيضاً بحقوق ديمقراطية طالما أن هذا الوجود لا يمس بالسيطرة اليهودية على البلاد"[١٢٩].

شددت روت غبيزون من جهتها على هذا الطرح وساقته مؤخراً ضمن مقالة تهدف إلى تقديم مسوغ مبدئي للحفاظ على الهوية اليهودية للدولة:

الصورة المتطابقة للإمتيازات التي تمنحها الدولة اليهودية لليهود هي الثمن الذي تطلبه الدولة من مواطنيها العرب. في المكان الذي تقوم فيه دولة يهودية، حُرِمَ العرب من إمكانية السيطرة في مجالهم العام الثقافي. لغة الدولة ورموزها غريبة بالنسبة لهم. إنهم يشكلون أقلية في الدولة المرتبطة برابطة قوية بتطلعات وأهداف شعب آخر. ليست لديهم أية سلطة أو سيطرة على الهجرة إليها ولذلك لاتوجد لهم أية سيطرة على وزنهم النسبي بين السكان. أمنهم الشخصي والثقافي منوط بالنوايا الحسنة للسلطة وبنجاعة هذه السلطة التي تُعتبر بالنسبة لهم سلطة أجنبية، وقد فرض كل ذلك عليهم على الرغم من استمرارهم في العيش فوق أرضهم. فالدولة تنفذ وتدير مشروعاً ليسوا شركاء كاملين فيه، كما أن قوانين هذه الدولة تجحف بمصالحهم خدمة لمصالح آخرين ومن ضمنهم أفراد لايحملون حتى الآن صفة مواطني الدولة فعلياً.

يعتبر سعي المواطنون العرب من أجل الإعتراف بهم كأقلية قومية يحق لها التمتع بأتونوميا ثقافية، ومن أجل المشاركة الكاملة في إدارة دفة الحكم في إسرائيل، تآمراً وتقويضاً لكيان دولة إسرائيل كدولة يهودية. ومن ناحية قانونية فإن الدعوة إلى جعل الدولة دولة مدنية، تعتبر اليوم مساً بمبدأ حق تقرير المصير للشعب اليهودي وطعناً في حق دولة إسرائيل بالوجود. لا يوجد هنا تمييز بين حق تقرير المصير للشعب اليهودي وما يعنيه هذا الحق وبين الهيمنة اليهودية المطلقة على المجالات العامة كافة وبين الحظر التام للإعتراض بصورة ديمقراطية على هذه الهيمنة.

تدل هذه الرؤية، وكما عبرت عن نفسها عشية الإنتخابات للكنيست في كانون الثاني ٢٠٠٣ في المحاولات الرامية لاستبعاد ورفض قوائم مرشحين وأحزاب عربية، على ما تنطوي عليه التعديلات القانونية الجديدة من مسٍّ خطير بحقوق أساسية للمواطنين العرب. وينبع هذا المس من عدم تمييز القانون بين كون موقف الأقلية العربية تجاه طابع دولة إسرائيل غير مقبول لدى الأكثرية اليهودية وبين حظر هذا الموقف بموجب القانون. فالأكثرية اليهودية لا تكتفي برفض الموقف القائل إن طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية يعكس موقفاً خاطئاً أو "سيئاً"[١٣٠]، وإنما ترفض هذا الموقف قانونياً، بل وتطلب من أبناء الأقلية إعلان ولائهم لموقفها المبدئي (أي موقف الأكثرية) على الرغم من أنها تعلم علم اليقين أن هذا الموقف غير مقبول لدى الأقلية العربية، وأنه يتناقض مع حريتها الضميرية وحقها في تقرير المصير كمجموعة قومية.

هناك وضوح لدى الكثيرين من اليهود بأن الجمهور العربي يرى أن تعريف الدولة كدولة يهودية لا يقفز فقط عن حقيقة كونهم مجموعة أقلية أصلية فُرض الواقع الإسرائيلي عليها، وإنما يتنكر أيضاً لمواطنتهم الإسرائيلية ويفرغها من أي مضمون قيمي أو وجداني[١٣١].

قرار المحكمة الإسرائيلية العليا السماح لمرشحين ولأحزاب عربية بالمشاركة في الإنتخابات للكنيست الـ ١٦ يجعل من المحكمة العليا سداً أخيراً في وجه محاولات الكثيرين من المواطنين اليهود تحويل الحكم من حكم أكثرية ديمقراطي إلى حكم استبدادي منتخب، وفق مصطلحات توماس جفرسون، كما عبر ذلك عن نفسه في مداولات لجنة الانتخابات المركزية المتعلقة بالكنيست السادسة عشرة.

ويستدل من قراءة متأنية لقرار حكم لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ١٦ ضد عضوي الكنيست أحمد الطيبي وعزمي بشارة، أن الحق السياسي للمواطنين العرب في الإنتخابات والترشيح يخضع لمبدأ قيمي أعلى يمثل رؤية ومصالح الأكثرية اليهودية[١٣٢].

خلاصة

إلى هنا سعى التحليل إلى إظهار الحاجة لدمج الجوانب والأبعاد المختلفة لمنظومة العلاقات بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية في عملية تحليلية واحدة، وذلك بغية إيضاح ديناميكية تَشكُّل اللامساواة القومية في إسرائيل ومغزى التغيرات في أنماط نضال المواطنين العرب من أجل المساواة خلال السنوات الأخيرة. وبطبيعة الحال فقد سعى النقاش لإثبات أن الواقع الإسرائيلي يشكل نموذجاً جيداً لغرض الإستعانة بموديلات مُركبَّة لشرح وإيضاح شبكات علاقات مُركَّبة بين الأكثرية والأقلية في الدول القومية الإثنية.

على هذه الأرضية أظهر هذا التعليل أن هناك ضرورة لتحديث (حَتْلَنَة) الموديل التحليلي الذي إبتكرته المُنظِّرة الأميركية نانسي فريزر وأن نضيف إليه أبعاداً سياسية، مع التأكيد في الوقت ذاته على مركزية الدولة ليس فقط كساحة لتكوُّن أو نشوء اللامساواة في المجتمع المدني والنظام الإقتصادي، وإنما أيضاً كلاعب مركزي في نشوء هذه اللامساواة.

تعتبر العدالة الإنتقائية للدولة في الواقع القومي والثقافي التعددي عاملاً مركزياً في إثارة النزاعات الإجتماعية والسياسية. هذا الأمر يتجلى بشكل خاص في الدول المتعددة الثقافات والمتعددة القوميات، حيث يكون الوجود المشترك في دولة واحدة تسودها المساواة، مرهوناً بالمشاركة الفاعلة لسائر المواطنين في التصميم المعياري–القيمي والثقافي للدولة وفي قواعد اللعبة الجماعية التي تملي أنماط حياتهم وسلوكهم.

لقد برهن النقاش الآنف صحة إدعاءات وطروحات الكثيرين من المنظرين الذين أكدوا الصلة الضرورية بين الوعي الأخلاقي وبين الاتصال الإجتماعي السلوكي[١٣٣]. فبدون المساواة الأخلاقية بين أعضاء المجتمع السياسي، أفراداً وجماعات، في إدارة النقاش وأنماط الحياة العامة، وفي ظل غياب إلتزام الدولة بالمساواة الشاملة أو المتضمنة لكل مواطنيها، لا يمكن للإتصال الإجتماعي أن يولد سوى الصراع والمنافسة على مراكز السلطة والنفوذ في المجتمع. وقد بينت الديناميكيات السياسية لعلاقات اليهود والعرب في إسرائيل أن غياب الإلتزام بتحقيق العدالة من جانب الدولة ومجتمعها المدني يدفع الأقليات التي تعاني من تهميش وإقصاء إلى اتباع استراتيجيات نضالية ترفض كل أبعاد وجوانب التمييز ضدها.

بَيَّنَ هذا المقال أن عدم مكونات المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل مادية ثقافية على حد سواء، وأن هناك علاقة جدلية بين هذين المجالين. فغبن السكان الفلسطينيين في المجالات العامة في إسرائيل يعبر عن نفسه في إنعدام مساواة التوزيع في سياسة الدولة، وهذه اللامساواة تؤدي بدورها إلى إقصاء متزايد للثقافة الفلسطينية من مجالات الحياة في إسرائيل. وعلى الرغم من

الرأي الذي عُبِّرَ عنه في هذا المقال، والقائل بأنه لا يجوز اعتبار بنية الدولة الإسرائيلية والأيديولوجية الصهيونية بمثابة تفسير وحيد لواقع العرب السياسي في إسرائيل، إذ ما زال الوجود الإسرائيلي وتجلياته في مجالات وميادين الحياة المختلفة، هو المُصَمِّمُ المركزي للوجود الإجتماعي والإقتصادي والثقافي لهذا الجمهور السكاني (العرب).

بناء على ذلك، وكما بَيَّن هذا المقال، فإن المجالات الثلاثة التي تتجسد فيها سياسة القومية الإثنية اليهودية: –المجال الإجتماعي/ الإقتصادي، المجال الثقافي والمجال السياسي– تؤدي إلى لا مساواة بنيوية بين المواطنين اليهود والعرب على أساس قوميتهم. وتتطور اللامساواة البنيوية والقومية إلى إغتراب وإحباط وفقر في المجتمع العربي، وهو ما يفضي إلى ظهور تعبئة قومية متزايدة. هذه التعبئة ليست متجانسة بل مليئة بالتناقضات، وهذه التناقضات هي إنعكاس لتناقضات الواقع الإسرائيلي للمواطنين العرب.

اتسمت الممارسة السياسية العربية في إسرائيل لغاية السنوات الأخيرة بتحدي سياسة التمييز التي تتبعها مؤسسات الدولة، وخاصة في مجال توزيع الموارد. فقدان الثقة المتزايد بهذه الوسائل، وكذلك نزع الشرعية ليس فقط فيما يتعلق بوسائل النضال التي تتبعها الجماهير العربية بل فيما يتعلق بهذه الجماهير ذاتها، أخذا يولدان في السنوات الأخيرة وعياً معارضاً جديداً[١٣٤]. ويبرز هذا الوعي في أنماط سلوك عامة الجمهور العربي، ولا سيما في صفوف القيادات الشابة[١٣٥]. طرق العمل التي تتبعها الزعامة العربية (في إسرائيل) تؤكد بوضوح على الهوية القومية للمواطنين العرب كشعب أصلي، كعنصر مركزي في مطالبهم السياسية حيال سياسة الدولة والأكثرية اليهودية[١٣٦]. ويشهد مجتمع الأقلية العربية عملية تعبئة وحراك يمكن تشبيهها بأنماط عمل الحركات الإجتماعية، وتهدف هذه العملية إلى التغلب على مبنى الفرص الذي تفرضه الدولة على أبناء الأقلية العربية[١٣٧].

الجمهور العربي في إسرائيل، وخاصة زعامته وقادة جيله الشاب، يتطلعون، وفقاً لمصطلحات فريزر، إلى حلول تحويلية تدمج مكونات أو جوانب التمييز الثلاثة ضدهم في إطار واحد.

هذا الأمر يعكس أهمية المكونات الثلاثة التي نوقشت في بداية المقال، ليس فقط من أجل فهم ديناميكيات اللامساواة في إسرائيل، وإنما أيضاً لتقصي وإستيضاح طرق النضال التي تتبعها الأقليات المغبونة ضد أجهزة وآليات غُبْنِها.

لامجال هنا للحديث بشكل مفصل عن الحل الملائم لعلاقات الدولة مع مواطنيها العرب. بيد أن من الواضح أن اللامساواة في التوزيع وعدم الاعتراف القومي والإقصاء السياسي تشكل كلها مصاعب يتعين على أي حل مستقبلي أن يأخذها بنظر الاعتبار. فإذا إختارت الأكثرية اليهودية الإبقاء على دولة إسرائيل في حدود الرابع من حزيران١٩٦٧ كتجسيد سياسي لحق الشعب اليهودي في تقرير المصير، فسوف تكون هناك ضرورة لإجراء تغييرات بنيوية وقيمية بغية إزالة التوتر والاحتقان المتفاقمين بين الدولة ومواطنيها الفلسطينيين. ومن الواضح أن الحلول المادية ليست كافية. فحتى لو ساوت الحكومة ميزانيات المؤسسات العربية بالمؤسسات اليهودية، وتمكن عدد كبير من العرب من الإندماج في الإقتصاد الإسرائيلي، فإن مكانة العرب ستبقى متدنية نظراً لأن البنية السياسية القائمة، وليس فقط البنية الإجتماعية السائدة، تمارس أيضاً التمييز ضدهم على أرضية هويتهم. وبغية مواجهة التمييز هناك حاجة لإجراء تغييرات بنيوية وثقافية واتباع عدالة تصحيحية من قبل الدولة. إن إعطاء مغزى حقيقي لمواطنة العرب في إسرائيل يقتضي إعطاء مغزى جماعي لهويتهم فضلاً عن حقوقهم الفردية. ولابد لهويتهم القومية وإرثهم الثقافي من الإندماج في بنية الدولة مع كل ما يترتب على ذلك من ناحية ماهية ورموز هذه الدولة. إن تطوير بنية مؤسسية تُجسِّدُ خصوصية جميع المشاركين في النظام ضمن أُطر تتمتع بإدارة ذاتية، يشكل الوجه الأول للعملة. أما الوجه الثاني فيتمثل في خلق شراكة، وليس فقط مشاركة منصفة في القرارات المرتبطة بحياة السكان الذين يعيشون في الإطار نفسه. والحلول التوافقية المستندة إلى تسويات وحلول وسطية بين المجموعات القومية التي تعترف بالحقوق الجماعية المتبادلة، باتت مقبولة ومتبعة في أماكن مختلفة من العالم.

في ضوء ذلك فإن الفدرالية الدستورية المتعددة الثقافات يمكن أن تشكل نموذج (نظام) حكم ممكن يستجيب من جهة لأبعاد التمييز الثلاثة التي ناقشناها حتى الآن، ولأنماط نضال الأقلية العربية، من جهة أخرى.

في مقابل هذه الإمكانية، فإن الأكثرية اليهودية، وإذا ما استمرت في تأييد سياسة إحتلال أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وسياسة بناء المستوطنات، سوف تتسبب كما يبدو، هي نفسها، في

استمرار طمس الخط الأخضر، وبالتالي في المحو الزاحف لحدود المواطنة الإسرائيلية، وصولاً

إلى طمس ميادين النضال الفلسطيني من أجل المساواة في نظام السيطرة الإسرائيلية.

الهوامش

٦٥ ماريون يونغ (أنظر الملاحظة رقم ٢٧ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤).

٦٦ تايلور (أنظر الملاحظة رقم ١٤ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤).

٦٧ هونيت (أنظر الملاحظة رقم ١٤ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤).

٦٨ G. Shafir, 'Zionism and Colonialism: A Comparative Approach', in: M. Barnett (ed.), Israel in Comparative Perspective: Challenging the Conventional Wisdom, Albany 1996, pp. 227-242

٦٩ هناك إجماع شبه كامل في صفوف الجمهور اليهودي بشأن الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، على الرغم من اختلاف الآراء فيما يتعلق بمغزى الهوية اليهودية، أنظر في هذا الصدد: ي. دافيد (محرر) "دولة إسرائيل: بين اليهودية والديمقراطية" القدس ٢٠٠.

٧٠ قانون أسس القضاء سنة ١٩٨٠ شكل بداية مهمة في عملية ما زالت مستمرة حتى الآن، تتصدى لموضوع التناقض بين يهودية الدولة وديمقراطية نظامها. وقد حدد البند (١) في القانون "مبادئ الحرية والعدل والنزاهة والسلام التي ينص عليها تراث إسرائيل" كمصدر للتشريع والقضاء في إسرائيل (أ. كيرشنباوم "قانون أسس القضاء-واقع وتوقعات" عيوني شباط (١٩٨٥) ص١١٧-١٢٦).

٧١ أحد التجليات الواضحة لهذه العملية هي إقامة "معهد شاليم" الذي يعني بإعداد الأبحاث في مواضيع المجتمع والسياسة العامة وإصدار مجلة "تخليت" التي تهتم بالفكر الإسرائيلي.

٧٢ في شهر أيار ٢٠٠٢ سنت الكنيست بإيحاء من أحزاب اليمين، ومن ضمنها حزب الليكود، عدة قوانين، تتعلق بحرية التعبير والتنظيم والانتخابات، تفرض قيوداً صارمة على المشاركة في الحياة العامة والسياسية في إسرائيل.

٧٣ أنظر في هذا الصدد قانون اساس: الكنيست، تعديل. كذلك يجب تفحص قانون الأحزاب.

٧٤ Yael Tamir, Liberal Nationalism, Princeton 1993

٧٥ س. سموحة "الديمقراطية الإثنية: إسرائيل كنموذج أساس" داخل: ي. غينوسار و أ. برالي (محرران) "الصهيونية: جدل معاصر" سديه بوكر ١٩٩٦، ص ٢٧٧-٣١١.

٧٦ روت غبيزون "الدولة اليهودية: التسويغ المبدئي وصورتها المرغوبة" (تخيلت-١٣) خريف ٢٠٠٢. ص ٥٠-٨٨.

٧٧ أول وثيقة إسرائيلية رسمية ترى في السكان العرب أقلية أصلية، لكنها لا تترجم هذا الوصف على صعيد السياسة، هي "تقرير لجنة التحقيق الرسمية لتقصي المواجهات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين في تشرين الاول ٢٠٠٠" القدس ٢٠٠٣، ص ٢٦.

٧٨ أنظر في هذا الصدد: روحانا (أنظر الملاحظة رقم ٥ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤).

٧٩ تعزز هذا الفهم في أعقاب أحداث تشرين الأول ٢٠٠٠، ويواجه التخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي هذا الخطر بتقديم حلول تكتيكية تستطيع إجتياز إختبار محكمة العدل العليا. حول التغييرات الإستراتيجية في الموقف حيال السكان العرب بعد أحداث تشرين الاول ٢٠٠٠ أنظر: "هآرتس" ٢٠٠٠/١١/١. ص١.

٨٠ A.H. Sadi, 'Modernization as an Explanatory Discourse of Zionist=Palestinian Relations', British Journal of Middle Eastern Studies, XXIV, 1 (May 1997), pp. 25-48

٨١ أنظر جريس (أنظر الملاحظة رقم ٥ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤).

٨٢ S. Smooha, Arabs and Jews in Israel: The 1985 Survey ((Research Report, Ford Foundation1987

٨٣ لوستيك (أنظر الملاحظة رقم ١٦ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤) ص ٢١١-٢١٢.

٨٤ K. Firro, The Druze in the Jewish State: A Brief History, Leiden 1999

٨٥ سبان (أنظر الملاحظة رقم ١٥ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤)

٨٦ ك. الحاج "التعليم لدى العرب في إسرائيل: السيطرة والتغيير الإجتماعي" القدس ١٩٩٦.

٨٧ و. لبيء "فوارق في الموارد والنتائج –الإنجازات- في التعليم العربي في إسرائيل" القدس ١٩٩٧، ص ١٤-١٨.

٨٨ خ. أبوعصبة "جهاز التعليم العربي في إسرائيل: الوضع القائم والبدائل التنظيمية الممكنة" جفعات حبيبا ١٩٩٧.

٨٩ م. الحاج "إعداد مناهج التدريس في جهاز التعليم العربي: متغيرات وتوصيات" القدس ١٩٩٤، ص ٥.

٩٠ S. Mari, Arab Education in Israel, Syracuse 1978, p. 58

٩١ Khalil Nakhleh, 'The Goals of Education for Arabs in Israel', New Outlook (April-May 1977), pp. 29-35

٩٢ مقتبس لدى: د. غروسمان. ص ٢٣٢.

٩٣ الحاج (أنظر الملاحظة رقم ٨٩ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤) ص٩.

٩٤ المصدر السابق.

٩٥ www.education.gov.il/education.CMS/units/Mazkirut_Pedagogit/Mate/Tochnit haliba

٩٦ د. بار طال "الطريق الصعب إلى السلام: قناعات إجتماعية في ظل نزاع مُرطِّب، الحالة الإسرائيلية" القدس ١٩٩٥.

٩٧ E. Podeh, The Arab=Israeli Conflict in Israeli History Textbooks, 1948-2000, Westpoint 2002

٩٨ المصدر السابق ص ٤٨-٤٩.

٩٩ G. Wolfsfeld, Media and Political Conflict, Cambridge 1997; W. Hoffmann=Riem, Regulating Media: The Licensing and Supervision of Broadcasting in Six Countries, New York 1996; R.N. Jacobs, Race, Media and Crisis of Civil Society ,Cambridge 2000

١٠٠ دان كسفي و ي. ليمور "الوسطاء: وسائل الإعلام في إسرائيل" تل أبيب ١٩٩٢.

١٠١ أ. جمّال "الإعلام والسياسة في إسرائيل" داخل: كميل منصور (محرر) "دليل

إسرائيل" بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠٠٤ (بالعربية).

١٠٢ ن. سلامة "من ملاعب كرة القدم الى الميدان الملتهب" (متساد شيني) عدد رقم ٩ (٢٠٠٥) ص ٢٤-٢٥.

١٠٣ د. دور "صحافة تحت التأثير" تل أبيب ٢٠٠١.

١٠٤ أ. جمّال "الصحافة والإعلام في إسرائيل... بين تعددية البنية المؤسساتية وهيمنة الخطاب القومي" رام الله، ٢٠٠٥ (بالعربية).

١٠٥ G. Wolfsfeld, A. Abraham & I. Abu=Raya, 'When Prophesy Always Fails: Israeli Press Coverage of the Arab Minoritys Land Day Protests', Political Communication, XVII, 2 (2000), pp. 115-131

١٠٦ جمّال (أعلاه الملاحظة رقم ١٠٤).

١٠٧ أ. لبيء "على خلفية قومية"، "هآرتس" ٢٢ أيلول ٢٠٠٠.

١٠٨ أ. أبرهام وعنات فيرست "الغائبون والحاضرون في وقت ذروة المشاهدة" السلطة الثانية للاذاعة والتلفزيون ٢٠٠٤.

١٠٩ B. Spolsky & Elana Shohamy, Languages of Israel: Policy, Ideology and Practice, Clevedon 1999; E. Ben=Rafael & H. Brosh, 'A Sociological Study of Language Diffusion: The Obstacles to Arabic Teaching in the Israeli School', Language Planning and Language Problems, CXV, 1 (1991), pp. 1-23

١١٠ Elana Shohamy & Smadar Donitsa=Schmidt, Jews vs. Arabs: Language Attitudes and Stereotypes, Tel Aviv 1998

١١١ خ. بولص "الأدب الفلسطيني في مناهج تدريس العرب في إسرائيل" جفعات حبيبا ١٩٩٩. داخل: م. حبيب الله و غ. قبطي (محرران) "التعليم والأقلية العربية في إسرائيل... صورة الوضع، مشاكل ومتطلبات" حيفا ١٩٩١ (بالعربية) ص ٨٩-٩٧؛ ح. أبوحنا "تعايش وهوية: مناهج تعليم العربية والعبرية والتاريخ" داخل: الهوية والتعايش ومناهج التعليم. حيفا ١٩٨٨، ص ٤٨-٥٨.

١١٢ م. أمارة و ع. أ مرعي "مسائل في سياسة التعليم اللغوي في المدارس العربية في إسرائيل" جفعات حبيبا ١٩٩٩.

١١٣ مركز "عدالة" إلتمس مرتين (للمحكمة-العليا)، في المرة الأولى قدم إلتماساً ضد دائرة الأشغال العامة ووزارة البنى التحتية الوطنية ووزارة المواصلات، وفي المرة الثانية ضد بلديات مدن مختلطة (أنظر: وثائق "عدالة" شفاعمرو).

١١٤ محكمة العدل العليا ٩٩/٤١١٢. ص ١٤.

١١٥ محكمة العدل العليا ٩٢/١٠٥ راعام مهندسون م.ض ضد بلدية "نتشيرت عيليت".

١١٦ أ. جمّال "الحقوق الجماعية والدولة القومية" حيفا، ٢٠٠٥ (بالعربية).

١١٧ روت غبيزون وعصام أبوريا "الشرخ اليهودي-العربي في إسرائيل. سمات وتحديات" القدس ١٩٩٩ ص ٢١.

١١٨ آشر أريان، بزيت بن نون وشلوميت برنياع "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٠٤" القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ٢٠٠٤ ص ٢٦-٢٧.

١١٩ شبير وبيلد (أنظر الملاحظة رقم ٦ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤).

١٢٠ جبارين (أنظر الملاحظة رقم ٤٩ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤).

١٢١ Hannah Arendt, On Revolution, London 1965, pp. 163-164

١٢٢ وقائع الكنيست م ب ٣٠ ص ٣٩٥١.

١٢٣ أ. باراك "وظيفة المحكمة العليا في المجتمع الديمقراطي" داخل: ر. كوهن المغور (محرر) "مسائل اساسية في الديمقراطية الإسرائيلية" تل أبيب ١٩٩٩ ص ١٢٩-١٤١.

١٢٤ غبيزون (أعلاه ملاحظة رقم ٧٦) ص ٦٩.

١٢٥ سبان (أنظر الملاحظة رقم ١٥ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤) ص ٢٤٥.

١٢٦ ي. بيلد "غرباء في اليوتوبيا: المكانة الإجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل" (تيئوريا فبكورت، ٣) (شتاء ١٩٩٣) ص ٢١-٣٥.

١٢٧ ن. سلطاني "مواطنون بلا مواطنة" حيفا ٢٠٠٣.

١٢٨ دان شفتن "الهوية الجديدة لأعضاء الكنيست العرب" تخليت (خريف ٢٠٠٢) ص ٢٣-٤٩.

١٢٩ س. سموحة "نظام دولة إسرائيل: ديمقراطية مدنية. الديمقراطية والديمقراطية الإثنية" (سوسيولوجيا يسرائيليت ب٢) (٢٠٠٠) ص ٥٦٥-٦٣٠.

١٣٠ سبان (أنظر الملاحظة رقم ١٥ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤).

١٣١ ي. رايترز: "بين دولة يهودية" و "دولة سكانها": مكانة العرب في إسرائيل في عهد السلام"، (همزراح هحداش ٣٧) (١٩٩٥) ص ٤٥-٦٠.

١٣٢قرار حكم لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ١٦ ضد عضو الكنيست عزمي بشارة ٢٠٠٢/١١٢٨٠، داخل: قرارات حكم المحكمة العليا، المجلد ن/ز الجزء الرابع ٢٠٠٣ ص ١-٤٣.

١٣٣ J. Habermas, Moral Consciousness and Communicative Ethics, Cambridge 1990؛ مريون يونغ (أنظر الملاحظة رقم ٢٧ في القسم الأول من هذا المقال. قضايا عدد ٢٤).

١٣٤ J. Mansbridge & A. Morris (eds.), Oppositional Consciousness: The Subjective Roots of Social Protest, Chicago 2001

١٣٥ د. رابينوفيتش و خ. أبوبكر "جيل منتصب القامة" القدس ٢٠٠٢.

١٣٦ أ. جمّال "الامتناع كمشاركة: عن أوهام السياسة العربية في إسرائيل" داخل: أ. إريان وميخال شامير (محرران) "الإنتخابات في إسرائيل- ٢٠٠١" القدس ٢٠٠٢ ص ٥٧-١٠٠؛ أ. جمّال "بين الوطن والشعب والدولة: الوطنية في صفوف الأقلية الفلسطينية في إسرائيل" داخل: د. بار طال و أ. بن عاموس (محرران) "الوطنية: نُحبُّكَ يا وطن" تل أبيب ٢٠٠٤ ص ٣٩٩-٤٥٢.

١٣٧ Sidney Tarrow, Power in Movement, Cambridge 1998

المقال مترجم عن العبرية